التحليل النحويّ عند ابن هشام الأنصاري

د. عبد الحميد مصطفى
السيد
جامعة الإمارات العربية المتحدة

ملخص

عرض الباحث للتحليل النحويّ عند ابن هشام الأنصاري في كتابه «مغني اللبيب»، فناقش الجملة عنده، فارتضى بعض ما ذهب إليه وأعاد النّظر في بعضه الآخر، منتهياً إلى أنّه قدّم ملاحظات وتعليقات كانت موضع اهتمام لدى المحدثين وهم يتبصّرون فيما بلغه النّظر اللغويّ الحديث من آفاق. ثم حاول الباحث - بعد ذلك - بيان الأصول والمبادىء التي صدر عنها ابن هشام في التحليل النّحوي مبيّناً أنّه كان يصدر في ذلك عن أصول النحاة التي جاءت مبعثرة في ثنايا محاكماتهم التراكيب اللغوية، وقد قابل الباحث هذه الأصول بما يناظر عند التحويليين، إيماناً بأنّ هذه المقابلة تهيّىء مجالاً جديداً وحصاداً خصيباً يعين على فهم الظاهرة اللغوية.

Abstract

The writer made a presentation of syntactic analysis by IBN HISHAM AL-ANSARI in his book named (MUGHNI AL - LABEEB). He discussed his conception of (THE SENTENCE) agreeing with some of his conclusions and asking for reconsideration of others.He concluded his research by submitting some remarks that got the attention of the contemporaries during their consideration of the scope recent linguistic aspect.

Afterwords the writer tried to exhibit the principles that IBN HISHAM followed in the field of syntactic analysis. He explained that IBN HISHAM took advantage of the principles of grammarians scattered through their judgments of linguistic structures. The writer made a comparison between these principles and their counterparts of Transformationalists. The writer's belief is that such comparison will pave the way for a new sphere and will lead into a fertile harvest that helps to comprehend the linguistic phenomenon.

مَدْخل

قُدّر لابن هشام جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاريّ المصري أنْ يحيا في عَصْر متأخر (٧٠٨ - ٧٦١ هـ)، وفي بيئة أُتيح لها أنْ تَرِث البيئات الإسلاميّة المتقدِّمة[١]، ففي المشرقِ تَقوَّض عرشُ الخلافة في بغدادَ سنة ٦٥٦ هـ على يد المغول، وفي المغرب كانت الأندلس - منذ أواخر عهد ملوك الطوائف - مسرحاً للفتن والاضطرابات التي عَصَفَتْ بها، فَطَفِق العلماء يَهبِطون من المشرق والمغرب إلى القطرين، مصر والشام، اللذين كانا مستقلين يخفِق عليهما راية واحدة حملها المماليك الذين تولّوا أمرهما بعد الأيوبيين زُهاء ثلاثة قرون (٦٤٨ - ٩٢٣ هـ)، واتخذوا القاهرة حاضرةً لهم، فأصبحت - في عهدهم - ميداناً لنشاط علميّ واسع شمل علوماً متعددة، وزَخَرت مدارسها ومساجدها بالعلماء الذين نبغوا في كلّ فنّ.

(١) د. سامي عوض: ابن هشام النحوي، ص ١١ .

نشأ ابن هشام في هذه البيئة، وتلقى أنواع العلوم المختلفة عن أكابر الشيوخ، ولم تكن ثقافته وَقْفاً على النّحو، بل كانت مزيجاً من العلوم السائدة في عصره، وأمّا في النّحو فقد كان «خاتمة المجتهدين الذين استوعبوا مسائل هذا العلم، ونبغوا فيه نبوغاً عظيماً»[1] وبلغ الإعجاب به لدى بعض مُعاصريه[2] حداً جعلهم يقولون: «إنه أنحى من سيبويه».

ترك ابن هشام تراثاً ضخماً يدور جُلُّه حول النّحو[3] ومُشكلاته، وكان بحق طليعة القرن الثامن الهجري، كما كان ابن مالك (٦٧٢ هـ) طليعةَ القرن السابع الهجري[4]، فقد وَقَف على جهود النحاة السالفين له، على اختلاف مدارسهم وأعصارهم، ودرسها دراسة وافيةً وَتبيّن الصحيحَ منها والفاسدَ، مع كَثْرة الاستنباطات واشتقاق الآراء المبتكرة غير المسبوقة، وَوَضْع الضوابط النّحويّة الكليّة العامّة[5]، وآيته الكبرى في ذلك كتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، فقد تَضَمَّن الكتاب مادةً علميةً غزيرةً، جمع فيها ابن هشام الآراء المتعددة من مُختلف المذاهب والاتّجاهات وكان له «القدرة على محاكمة هذه الآراء ومناقشتها وتحليلها»، والموازنة الدقيقة بينها، ثم الخروج من ذلك كله بالرأي الذي يأنس له ويستريح إليه»[6] ولَعلّ شُهرة ابن هشام إنّما جاءت بعد تأليفه هذا الكتابَ، إذْ شَغَل النحاة قروناً كثيرة بما أَلّفوا من شروح وبما أَنْتجوا حوله من تعليقات[7].

نَهَج ابن هشام في تأليفه «مغني اللبيب» منهجاً ليس له سابقة ولا لاحقة، إذ حصر مسائل النحو جميعها في ثمانية أبواب، فقد كان يرى أَنَّ كتب سابقيه يَغلِب عليها التكرار، وأَنّها «لم تُوضع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية»[8] ويَضُم هذه الأبواب مبحثان كبيران: مبحث في الأدوات ووظائفها وصور استخدامها، وما يتصل بها من قواعد وأحكام، وما يُمثَّل لها من شواهدَ، ومبحث في الجمل وأقسامها

(١) د. عبدالعال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ٣٥٨ .
(٢) يقول ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه». المقدمة ص ٥٣٢ . وانظر: د. شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص ٣٤٦ - ٣٤٧ .
(٣) انظر: المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ٣٦١ - ص ٣٤٧ .
(٤) السابق، ص ٣٥٣ .
(٥) المدارس النحوية، ص ٣٥٥ .
(٦) ابن هشام النحوي، ص ٨٤ - ٨٥ .
(٧) المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ٣٧٦ .
(٨) مغنى اللبيب، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، وراجعه سعيد الأفغاني، مقدمة المصنف ص ١٤ .

وأشباه الجمل، وما يتصل بها «من الذكر والحذف، والمظانّ التي تُوقع المعربين في الخطأ، وتصحيح ما شاع من ذلك، وأصول توجيه الإعراب، وتمييز ما يلتبس بغيره، وإعطاء الشيء حكم غيره.. إلى آخر ما هنالك من تقسيمات شتّى وقواعد كلية هامة: من مُشابهة ومُجاورة وتَضمين وتَغليب وتوسُّع وقلب وتَقارض في الأحكام»[1] إضافة إلى «الأحكام والفوائد، فهو ينثرها في كل مناسبة، إذ ليس مَتْن البحث - عنده - بأكثر فائدة من تعليق يورده في مسألة، أو أمر ينبه عليه»[2] وبجانب ذلك غَلَبت على الكتاب كَثْرة الشواهد: من القرآن الكريم والشعر والحديث وكلام العرب، وغير ذلك من الأمثلة الجزئية.

كان ابن هشام يورد هذه الشواهد ويحلّلها ويَكْشِف عن أسرارها سعياً إلى تكوين ملكة مُعربة تستطيع أنْ تفهم سِرَّ التراكيب في العربية، وصولاً إلى وضع أصول لإعراب القرآن، فهو - في كتابه المغني - «يمثل ما انتهت إليه الدراسات النحوية التي شَغَلت نفسها بالقرآن الكريم وما يُثيره النُّحاة من قضايا حول كثير من تراكيبه وعباراته وأدواته منذ كَتَبَ سيبويه «الكتاب» إلى عصر ابن هشام نفسه»[3].

إنَّ منهجَ ابن هشام في تصنيف الكتاب وقدرتَه على المناقشة والتحليل وآراءه المبثوثة فيه - تُفضي كلُّها إلى الجزم بأنه وقف على كثير من خصائص الظاهرة اللغوية، وإن الانتفاع بهذه الأنظار والتَّهدِّي بكثيرٍ من التحليلات التي قَدَّمها، يُمكن أنْ تسهِمَ في وضع أصول ومبادىء نافعة للتّحليل النحوي. وسأحاول في هذا البحث أنْ أتَلمَّس بعض هذه المبادىء، وأنْ أقارنَها بما يُناظر من المبادىء الحديثة في التّحليل النحويّ عند التّحويليين.

---

(١) السابق، مقدمة المحققين، ص٦ .
(٢) السابق، مقدمة المحققين، ص ٨ .
(٣) ابن هشام النحوي، ص ١٢٩ - ١٣٠

١ - الجملة عند ابن هشام

غدا من الثابت في علم اللغة الحديث أنْ تُتَّخذ دراسةُ الجملة أساسَ كُلِّ دراسة نَحْويّة، لِتتحدَّدَ بهذه الدراسةِ معالمُ التراكيب التي تتحرّكُ فوقها الوظائفُ النحوية، التي تَجعل من المفردات سياقاً مترابطاً تقوم فيه القيود والضوابط، بجَمْع مختلف عناصره على محور التركيب. وقد أصبح هذا المطلب منطلقاً ضرورياً لا يستغني عنه أَيُّ باحثٍ يَروم وصفَ اللغة أو يَشْتغِل بتعليمها[١].

ومُهِمّة اللغويّ أمام الجملة هي دراستها، من حيث أنواعُها، وعناصرُ تركيبها والعلاقاتُ التي بينها ومختلفُ وظائفها، ولا يَخْفى أنّ دراسةَ النحو على هذه الصورة «تغير ملامحه وتجعله أكثرَ نجاعةً لِتفهُّم اللغة واستكناه أسرارِها وتقدير إمكاناتها حقَّ قَدْرها»[٢].

ولم تكن دراسةُ الجملة عند نحاتنا القدماء بالأمر الغريب عنهم، فقد اهتمّوا بها ووضعوا لها أنواعاً أرجعوا إليها مختلف الأنماط، وحلّلوها إلى مختلف مكوناتها وضَبطوا وظائفها، ولكنّ هذه الدراسة جاءت موزعةً على الأبواب المختلفة التي تُمثِّل الوظائفَ النَّحْويّة المتعدّدة، وكان أكثر ما يُكترث لها في مواضع من الأبواب التي تعاقب فيها المفردَ، كالمسائل التي تُخصّص لدراستها حين تقع خبراً أو صلةً أو صفةً أو حالاً أو شرطاً... ولا تخلو هذه الدراسةُ من فائدة رغم تَشتُّتها، لكنها «لا تنِمّ عن نَظْرة شاملةٍ تُلِمّ بعناصر الجملة على أساس الوحدة التي بينها، ولا نشعر بأنّ الجملة تُدرس لذاتها»[٣].

وقد بقيت العناية بالجملة - منذ سيبويه إلى من جاءوا بعده - محدودةً طوال قرون، ويُعدّ ابن هشام أوّلَ من أفرد لها باباً في كتابه «مغني اللبيب» كما صدّر كتابه الموسوم «الإعراب عن قواعد الإعراب»[٤] بالحديث عن الجملة وأحكامها، مما يدُلُّ على شُعوره بأهميتها» وإدراكِه أنَّ الدراسة النَّحْوية ينبغي أنْ تنطلق منها، إذا أُريد من تلك الدراسة احترام الواقع والاحتفاظ بطابعه»[٥].

---

(١) انظر: محمد الشاوش: ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، ص ٢٣٧ .
(٢) د. عبد القادر المهيري: الجملة في نظر النحاة العرب، ص ٣٦ .
(٣) السابق، ص ٣٧ وقوله «تنمّ عن» صوابه: تنمّ على.
(٤) تحقيق وتقديم د. على فودة نيل، نشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط (١)، ١٩٨١ .
(٥) الجملة في نظر النحاة العرب، ص ٣٧ .

استهلّ ابن هشام كلامه على الجملة[1] بتفرقته بين صنفين من التراكيب: الكلام والجملة، وعرّف الكلام بأنه «القول المفيد بالقَصْد[2]»، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنىً يَحسُن السكوت عليه»[3]، وعرّف الجملة بأنها «عبارة عن الفعل وفاعله، كـ«قام زيدٌ والمبتدأ وخبره كـ«زيدٌ قائم»، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضُرِبَ اللصُّ، وأقائمٌ الزيدان، وكان زيد قائماً، وظننتُه قائماً»[4] أي أنّ الجملة يُمكن أنْ تدُلّ على معنى فتكون بذلك كلاماً ويمكن ألا تكون كذلك، وعلى هذا فالجملة أعمُّ من الكلام[5]، ويتضح هذا من المثالين التاليين:

١ - مَنْ يَزْرَعْ يَحْصُدْ ← كلام

٢ - مَنْ يَزْرَعْ ← جملة

واستدلّ ابن هشام على هذه التَّفرِقة بين الكلام والجملة أن النُّحاة يُسمُّون الجملة التي تقع حالاً أو خبراً أو نعتاً... جُملة ولا يُسمّونها كلاماً، قال:«ولهذا تسمعهم يقولون: جُملة الشرط، جُملة الجواب، جُملة الصلة، وكلُّ ذلك ليس مفيداً فليس بكلام»[6].

ويبدو أنّ ابن هشام قد تبِع الرّضِيَّ (٦٨٦ هـ) في ذلك، فقد فَرَق الرّضِيُّ بين الكلام والجملة أيضاً[7]. ويشير ابن هشام إلى أن كثيراً من النحاة يُسوِّي بين الكلام

---

(١) مغني اللبيب، ص ٤٩٠ .
(٢) قوله «المفيد بالقصد» من كلام علماء أصل الفقه، وهو كلام ابن مالك في التسهيل (ص ٣) أيضا، قال: الكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته».
(٣) مغني اللبيب، ص. ٤٩
(٤) السابق.
(٥) انظر: الاعراب عن قواعد الإعراب ص ٣٥، وشرح الكافية للرضي، ص١/٨ .
(٦) مغني اللبيب، ص. ٤٩ .
(٧) قال الرضي في شرح الكافية ١/٨:«والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس» وإلى هذا ذهب السيوطي (٩١١ هـ) في همع الهوامع ١/٣٦، قال:«والجملة قيل: ترادف الكلام، والأصح أعم لعدم شرط الإفادة». وهذا ما يرتضيه الأستاذ عبد السلام هارون، يقول:«والحق أن الكلام أخص من الجملة، والجملة أعم منه»الأساليب الإنشائية في النحو العربية، ص ٢٥، وانظر ما بعده.

والجملة. ويجعلهما مُترادفين[1]، وأَبرزُ مَنْ يُشار إليه في ذلك ابن جِنّي (٣٩٢ هـ)، والزَّمَخْشَرِيّ (٥٣٨ هـ)، ومَنْ وافقهما[2].

وقد طَبَّق ابن هشام رأيه على قوله تعالى[3]: (ثُمَّ بدَّلْنا مكانَ السيِّئةِ الحسنةَ حتّى عَفَوا وقالوا قَدْ مَسَّ آباءنا الضّراء والسرّاء فأخذناهم بَغْتةً وهم لا يَشْعرون. ولو أَنّ أَهْلَ القُرى آمنوا واتَّقَوا لَفَتَحْنا عليهم بَرَكاتٍ مِن السّماءِ والأَرْضِ ولكنْ كذَّبوا فأخذناهُم بما كانوا يَكْسِبون. أفأمِنَ أهلُ القرى أَنْ يأتِيَهُم بأسُنا بَيَاتاً وَهُم نائمون).

قال الزّمخشري[4]: إنّ قوله تعالى (أفأمِن أهلُ القرى) معطوف على قوله تعالى: (فَأَخَذْناهم بَغْتةً)، وأنَّ قوله: (ولو أنَّ أهلَ القرى) إلى قوله: (يكْسِبون) وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه. قال ابن مالك[5]: «إنّ الزمخشري حَكم بجواز الاعتراض بسبع جمل، إذْ زَعَم أنّ (أفأمن) معطوف على (فَأَخَذْناهم)، وردّ عليه من ظَنَّ أَنَّ الجملةَ والكلامَ مترادفان فقال: إنما اعْتَرَض بأربعِ جُمل، وزَعَمَ أنّ منْ عندِ (ولو أَنَّ أَهْلَ القُرى) إلى (والأرض) جُملة[6]، لأنَّ الفائدة إنّما تتِمُّ بمجموعِه[7]. وعقَّب عليه[8] ابن هشام بأنه «كان من حقّه أن يعُدّها ثماني جمل» وهي:

١ - وهم لا يشعرون. (زادها ابن هشام)

٢ - آمنوا.

٣ - واتّقَوا.

٤ - لَفَتَحْنا عليهم بَرَكاتٍ مِنَ السّماء والأَرْض.

---

(١) مغني اللبيب ص ٤٩٠ .

(٢) عرّف ابن جني الكلام بأنه «كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل» الخصائص ١٧/١ وعرّفه الزمخشري بأنه «هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الاخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى الجملة» المفصل ص ٦، شرح المفصل ٢١/١ .
وانظر: د: محمد حماسة: في بناء الجملة العربية ص ٢٦ - ٣٠، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ص ١٧ - ص ٢٢ .

(٣) الأعراف: ٩٥ - ٩٧ .

(٤) مغنى اللبيب، ص ٤٩١ ، الكشاف ٩٨/٢ .

(٥) مغنى اللبيب، ص٤٩١ .

(٦) وثلاث الجمل الباقية، هي: ولكن كذّبوا، فأخذناهم، بما كانوا يكسبون.

(٧) مغنى اللبيب ص٤٩١

(٨) أي على ابن مالك.

٥ - جملة المصدر المؤول من «أنّ» واسمها وخبرها، وهو فاعِلٌ لفعلٍ محذوف تقديره: ولو ثَبَتَ أنَّ أهل القرى.

٦ - ولكن كذّبوا.

٧ - فأخذناهم.

٨ - بما كانوا يكسِبون.

وزاد بعضهم جملةً تاسعةً هي جملة (يكسبون)[١]، وزاد بعضُ المحدثين[٢] عاشرة، وهي جملة «لا يشعرون».

وبذا يتّضح أنّ ابن هشام يعُدّ البُنية التركيبيّة التي تضمّنت الإسناد الأصلي (الفعل والفاعل) أو (المبتدأ والخبر) جملة، سواء أكانت هذه البنية مستقلةً أم داخلة في بنية أخرى أكبر، كما يَظْهر ذلك من عَدّهِ ثمانيَ الجمل المعترضة السابقة. والذي يبدو لي أنّ هذا الخلاف بين مَنْ يجعلون الجملة رديفاً لمصطلح الكلام ومَنْ يجعلونها ليس رديفاً له- يعود إلى أسباب دينية، فالجملة مصطلح نحويّ والكلام مصطلح دينيّ، ولذلك نجد المعتزلة يُسوّون بين الكلام والجملة حتى يستوفيَ كلامُ الله شَرْطَ الإفادة، وقد كان ابن جِنّي (٣٩٢ هـ) كأستاذه أبي عليّ الفارسي (٣٧٧ هـ) معتزلياً[٣]، وقد اقتفى أثره الزمخشري، وكان معتزلياً أيضاً.

أما ابن هشام فلا يَلتفت إلى هذا البُعْد في الكلام، وينظر إليه من خلال المقولات النحوية فقط، فالمسندُ والمسندُ إليه يمثّلان ركنين للجملة العربية، وتوافُرهما شرط كافٍ لقيام الجملة[٤] التي بَنَى النّحويون عليها تحليلَهم، وآيةُ ذلك أنّ اهتمامهم كان شديداً

---

(١) حاشية الأمير على مغني اللبيب، بهامش مغني اللبيب، طبعة عيسى البابي الحلبي، ٤٢/٢، قال الشيخ محمد الأمير: «وعلى مساق المصنف ينبغي أن تعد تسعة، والتاسعة خبر «كان» أعنى (يكسبون)، وهي غير «كان» مع خبرها، ألا ترى أنه عدّ (آمنوا) التي هي خبر «أن» جملة».

(٢) د. محمد حماسة: في بناء الجملة العربية، ص ٣٧ .

(٣) انظر: الخصائص ٤٢/١ المقدمة، والمزهر للسيوطى ١٠/١ .

(٤) ولذا ينظر النحاة إليهما على أنهما عماد الجملة، ولذلك يطلقون عليهما مصطلح «العمد»، قال ابن يعيش) شرح المفصل ٧٤/١: «لأنها اللوازم للجملة، والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها». وأما المفعول به الذي تحتاج إليه بعض الأفعال فلا يُعد شرطا ضروريا لاستقامة الجملة من حيث التركيب، ولئن بدا في بعض الحالات ضروريا، فذلك راجع إلى خصائص معنوية في بعض الأفعال، وقد نجد سياقا يمكن فيه الاستغناء عنه، نحو قوله تعالى: (وكلوا واشربوا) وقولهم: «من يسمع يخل».
انظر:- مغنى اللبيب، ص٧٩٧ .
- محمد الشاوش: ملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللغة العربية، ص٢٥٢ .

بهما إلى حدٍ جعلهم «يتصوّرون أنّ الجملة لا يمكن أَنْ تَنْهَض إلا بِهِما، فإذا وُجِدا فقد استقرت الأمور على الوجه المطلوب، وإذا وُجِد أحدهما دون الآخر وَجَب تقديره وحسبانه موجوداً»[1]، ومن المفيد في التحليل اللغوي اعتبارُ الجملة النَّواة أو الأساس، أي (الفعل والفاعل) و (المبتدأ والخبر)، أو ما سمّاه ابن هشام «الجملة الصغرى»، منطلقاً للتحليل، لأنّ عليها يترتّب «مالا ينحصر من الصور الجزئية»، بتغييراتٍ وعوارِضَ متعددة تُمِدّ فيها عناصر ووظائف جديدة، ويكون الحاصل اللغوي كلاماً مفيداً يحسُن السكوت عليه، وكأنّ ابن هشام - بتفرقته بين الكلام والجملة - كان على وعي بأن اللغة إنّما تحصّل عن طريق النموذج الأساسي «الجملة الصغرى»، والاهتمام به منطلق لتناول الظاهرة اللغوية.

وقريب مِن هذا ما ذكره د.عبد الرحمن أيوب مِن أنّ علماء اللغة المحدثين فرقوا «بين الجملة باعتبارها أمراً واقعياً، وبينها باعتبارها نموذجاً يصاغ على قياس منه عدد عديد من الجمل الواقعية»[2]، ويوضّح الدكتور أيوب ذلك بأن «المبتدأ والخبر جملة اسمية» تصف نموذج الجملة الاسمية، بينما تصف عبارة «محمد قائم جملة اسمية» مثالاً واقعيّاً لهذا النموذج المشار إليه في العبارة الأولى. ويضيف قائلاً: «وإذا صحّ أنّ العبارة الأولى تصِف نموذج الجملة بالاسمية وأنّ الثانية تصِف مثالاً لها، فإنّه من اللازم أَنْ نفرق بين نماذِج الجُمل التي تُوجد في لغة من اللغات، وبين الأمثلة التي تَتَرَدَّدُ في استعمالنا لكلّ منها، ومجموع نماذج الجمل في لغة من اللغات هو ما يسمّى بعلم النحو (SYNTAX) أمّا الأمثلة التطبيقيّةُ لهذه النماذج فليست علماً بل أحداث واقعية سمّاها علماء اللغة المحدثون بالكلام». ويقرر الدكتور أيوب: «والكلامُ عندهم - بناء على هذا - نظيرٌ للكلام عند النّحاة العرب الذين عرفوه بأنه «مادل على أكثر من معنى مفرد أفاد فائدة تامة» أي أنّهم لم يقصدوا به النماذج التركيبية للجمل بل الأمثلة الواقعية لها».

ويضيف الدكتور أيوب قائلاً: والواضح أن النحاة قد قصدوا بالجملة ما يقصد به علماء اللغة بعبارة «الحدث اللغوي»، وسواء أطلق لفظ الجملة على «الحدث اللغوي» أو على «النموذج التركيبي» فإنه من المهم أنْ نفرق بين هذين الأمرين تفريقاً كاملاً حتى لا نتخبّطَ بين المثالِ والواقع[3].

---

(١) العلامة الإعرابية في الجملة، ص ٣١ .
(٢) د.عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص ١٢٥ .
(٣) السابق ص ١٢٦، وانظر: د.تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص٣٢ .

وقسّم ابن هشام الجملة إلى ثلاثة أقسام هي: الاسمية والفعلية والظرفية، وأشار إلى أنّ الزمخشري وغيره أضافوا قسماً رابعاً هو الجملة الشرطية، ولم يوافق على هذا القسم وعدَّهُ من قبيل الجملة الفعلية. وعرّف كلّ قسم من هذه الأقسام فقال: «فالاسمية هي التي صدرها اسم كزيدٌ قائمٌ، وهَيْهات العقيقُ، وقائِمٌ الزيدان، عند من جَوَّزه، وهو الأخفش والكوفيون».

والفعلية هي التي صدرها فِعل، كقامَ زيدٌ، وضُرِبَ اللصُّ، وكان زيدٌ قائماً، وظننتُه قائماً، ويقومُ زيدٌ، وقُمْ.

والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: «أعِندك زيدٌ» و«أفي الدار زيدٌ» إذا قدّرت «زيداً» فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبر عنه بهما»[1] ويمكن ردّ هذا القسم الى الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية، لأنه لا يكون نوعاً مستقلاً إلا باعتبار واحدٍ من ثلاثة[2]، وعلى هذا يمكن اعتبار الجملة الاسمية والجملة الفعلية النوعين الرئيسين في أنواع الجمل في العربية.

ونبّه ابن هشام عقب تعريفيه السابقين للجملة الاسمية والجملة الفعلية على أنّ المراد «بِصَدْر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرةَ بما تقدّم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: أقائم الزيدان وأزيد أخوك ولعل أباك منطلق وما زيد قائماً، اسمية. ومن نحو: أقام زيد أقائمٌ زيدٌ، وإنْ قامَ زيدٌ، وَقدْ قامَ زيدٌ، وهلاّ قُمْت، فعلية.

والمعتبر - أيضاً - ما هو صدرٌ في الأصل، فالجملة من نحو «كيف جاء زيدٌ» ومن نحو (فأيَّ آياتِ اللّهِ تُنْكِرون)[3] ومن نحو (فَفَرِيقاً كَذَّبتُمْ وفريقاً تَقْتُلُون)[4] و(خُشّعاً أبصارُهم يَخْرجون)[5] فِعليّة، لأنّ هذه الأسماء في نِيّة التأخير.

---

(١) مغنى اللبيب، ص ٤٩٢ .
(٢) ذلك أن النحاة يحللون «أعندك زيد» و«أفي الدار زيد» بثلاث طرق:
١ - «زيد» مبتدأ مؤخر، والظرف أو الجار والمجرور قبله خبر مقدم.
٢ - «زيد» فاعل للفعل المحذوف الذي يتعلّق به الظرف أو الجار والمجرور، وتقديره: استقرّ، وإذا قدر الاستقرار المحذوف اسما «مستقر» كان «زيد» مبتدأ له.
٣ - «زيد» فاعل للظرف أو للجار والمجرور، وفي هذه الحالة يشترط أن يكون الظرف أو الجار والمجرور معتمدا.
انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٥١ - ٥٥ .
(٣) غافر: ٨١ .
(٤) البقرة: ٨٧ .
(٥) القمر: ٧ .

وكذا الجملةُ في نحو «يا عبد الله» ونحو (وإنْ أَحَدٌ مِنَ المشركينَ اسْتَجارَكَ)[1]، و(الأَنْعامَ خَلَقَها)[2]،(والليلِ إذا يَغْشى)[3]، لأنّ صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيداً[4]، وإنِ استجارك أحدٌ، وخَلَقَ الأنعامَ، وأُقسم والليلِ[5].

وَعقِب هذا التصنيف للجملة قسمها ابن هشام إلى «صُغرى» و «كبرى» وهو أَوّلُ نحويّ يفعل ذلك. ومرادُه بالجملة الكبرى أيّ جملة موسّعة أو مركبة تتألف مِن أكثر مِن جملة واحدة، وبالجملة الصغرى أي جملة بسيطة مستقلة بنفسها[6]، ويتضح هذا من الأمثلة التالية:

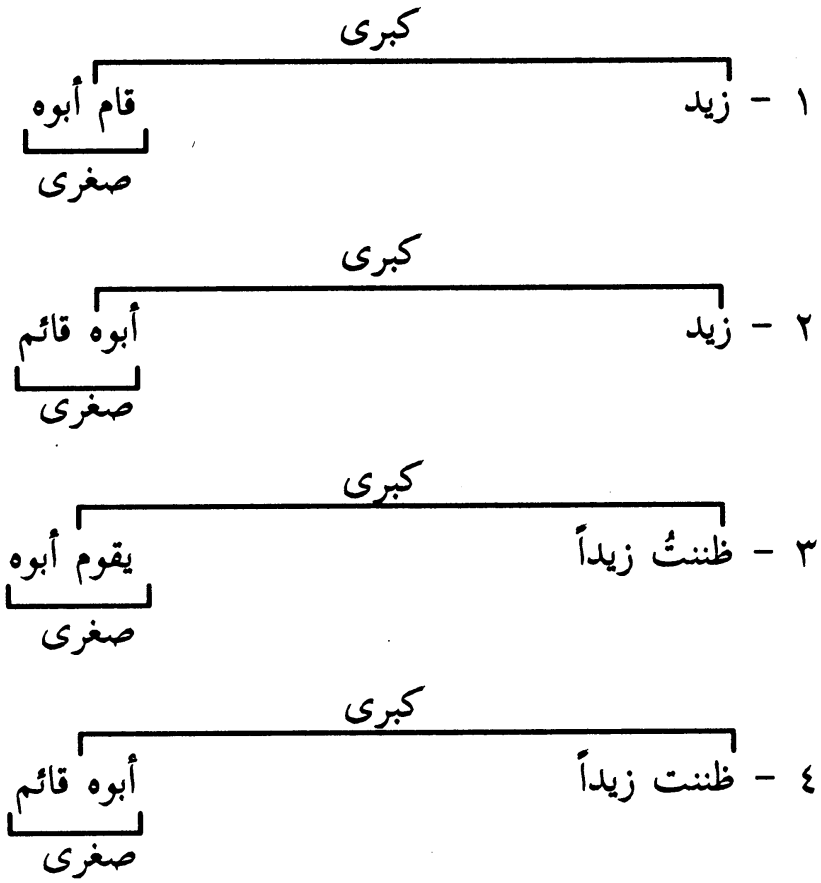

وسمّى الجملة الكبرى التي يختلف صدرها عن عجزها، كما في (١)، (٤)، ذات وجهين، أَمّا التي يتّفِق صدرها وعجزها - كما في (٢)، (٣) - فسمّاها ذات وجه[7].

(١) التوبة: ٦ .
(٢) النحل: ٥ .
(٣) الليل : ١ .
(٤) السياق يقتضي: أدعو عبد الله .
(٥) مغني اللبيب، ص ٤٩٢ - ٤٩٣ .
(٦) السابق، ص ٤٩٧ .
(٧) مغني اللبيب، ص ٤٩٩ .

وهذا التصنيف - كما يبدو - قائمٌ على مراعاة الشَّكل الطولي للجملة أو المَبْنى الصرْفي للكلمة المصدرة، فالجملة التي يتصدّرها اسم اسمية، والتي يتصدّرها فعل فعلية، والتّصدُّر المراد هو تصدُّر الكلمة التي تعد ركناً رئيسياً في الجملة (المسند أو المسند إليه)، أو أنّ الأصل فيها أن تكون من أركان الجملة، فالجملة الفعلية ما كانت مكونة من (فعل وفاعل)، أو ما أصْلُه كذلك، والجملة الأسمية ما كانت مكونةً من (مبتدأ وخبر) أو ماأصله كذلك، ولا عِبرةَ بما تقدّم من حروف أو عناصر ليست ركناً رئيساً في الجملة.

ولا بدّ من ملاحظة اختلاف[1] المعايير عند ابن هشام في تصنيف الجملة، فأحياناً يكون التحديد عن طريق الصَّدْر المراد به المسند أو المسند إليه، وأخرى عن طريق اعتبار الأصل، ثم إنه طبّق المعيار الأخير على تراكيب مُحوّلة عن جملة فعلية بسيطة فقط، ويبدو ذلك واضحاً فيما عَرَضَ من أمثلة. ولا شكّ أنّ هذا الاختلاف يؤدي إلى عدم وضوح الإطار الذي تنتظم فيه الجملة، والخَلْط في إدراج بعض الجمل تارة في الأسمية وأخرى في الفعلية.

واذا عُدنا إلى بعض النماذج التي قدّمها لنوعي الجملة بانَ ذلك، نحو:

١ - أقائِمٌ الزيدان.

عدَّها اسمية باعتبار أنها مُنزّلة منزلة المبتدأ مع الخبر، وذلك لأنّ (قائم) وإنْ كان مبتدأ إلاّ أنّ (الزيدان) فاعل بـ(قائِم) الذي هو اسم فاعل لا أنه فِعل[2].

٢ - كان زيدٌ قائماً.

٣ - ظَننتُه قائماً.

عدّهما فعليتين باعتبار ما يتصدّر[3]، ويمكن اعتبارهما اسميتين باعتبار الأصل، إذ إنّ أصل معمولَيْ «كان» و«ظنّ» المبتدأ والخبر[4].

كما أنّ التمييز بين نوعي الجملة باعتبار ما يتصدّر لم يَلْق إجماعَ النحاة، ومنهم ابن هشام نفسُه، وَيتّضِح هذا في الجمل التي بُدِئت باسم متبوعٍ بفعلٍ، نحو:

٤ - زَيدٌ قامَ.

عدّها ابن هشام[5] والبصريون اسمية باعتبار ما يَتَصدّر، وجوّز المبرد (٢٨٥ هـ)،

(١) وانظر: حاشية الدسوقي ٣٦/٢ .
(٢) السابق، ٣٤/٢ .
(٣) الجمهور على أن «كان» لها دلالة على الحدث والزمان، وينظر سيبويه والمبرد وغيرهما إلى أن «كان» أداة تفيد الزمان وليست فعلا تام الفعلية. انظر: حاشية الدسوقي ٣٦/٢، الكتاب ٢١/١، المقتضب ٣٣/٣ .
(٤) وانظر حاشية الدسوقي، ٣٤/٢ .
(٥) مغني اللبيب، ص ٤٩٦ .

وابنُ مالك (٦٧٢ هـ) فِعلّيتها على إضمار فعلٍ يُفسّره المذكور، وعدّها الكوفيون فعلية تَقدَّم فيها الفاعل[١]. ويُرَجِّح ابن هشام أنّ الجملة المعطوفة في نحو «قَعَدَ عمرو وزَيْدٌ قام» فعلية «للتّناسب، وذلك لازم عند من يُوجب توافُق الجملتين المتعاطفتين»[٢].

٥ - (أبَشَرٌ يَهْدوننا)[٣]

يحتمل الفعلية والاسمية، والأرجح - عند ابن هشام - فِعليتها على إضمار فعل يُفسّره المذكور[٤]، لأنّ الأصل في الاستفهام أنْ يدخل على الأفعال، أما كونُها اسمية فباعتبار الصّدر.

ورغم هذا التردّد في نسبة بعض الجمل إلى الاسمية أو الفعلية إلاّ أننا نجد أنّ ابن هشام قد اهتدى إلى نواح هامةٍ في الجملة، وسَجَّل ملاحظاتٍ ما زالت جديرةً بالاهتمام، فقد «ميز جملة تكون أصلاً وأخرى تكون فرعا بمنزلتها، فَضَبَط العلاقة بين الأصل البسيط «قام زيدٌ» والفرع المحوّل بالبناء للمجهول «ضُرِبَ اللصُّ»[٥].

كما نجد مصطلح «العبرة بصدر الأصل» الذي طبّقه على جمل لها ظاهر مختلف، نحو:

١ - كَيْفَ جاءَ زيدٌ؟

٢ - (فأيَّ آياتِ الله تُنكِرون)

٣ - (ففريقاً كذّبتم وفريقاً تقتلون).

٤ - (خُشّعاً أبصارُهم يَخْرُجون).

فحَكَم على فعْليتها اعتباراً بِصَدْر الأصل، فهي - وإنْ تصدّرها اسماء - محوّلة عن أصل فعلي بسيط هو (الفعل والفاعل)، وتقدّمت الأسماء: «كيف» و «فآي آيات الله» و«فريقا» في الموضعين، و«خُشّعاً أبصارُهم» لأنها في نيّة التأخير - كما يقول - أو لأنها فضلات.

وقد كان بِوُسعه - رَحِمه الله - أن يُطبق هذا المصطلح على الجملتين:

١ - كان زيدٌ قائماً.

٢ - ظننْتُه قائماً.

---

(١) السابق، ص ٤٩٧ .
(٢) السابق، ص ٤٩٦ .
(٣) التغابن: ٦ .
(٤) مغنى اللبيب، ص ٤٩٥ .
(٥) د. نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص ٦٦ .

وغيرهما من الأمثلة التي ذكرها، فيعدّها اسميتين، لأنّ العِبرة بصَدر الأصل، فهما - وإنْ تصدّرهما فعل - اسميتان محوّلتان عن أصل اسمي بسيط[1]، هو (المبتدأ والخبر)، ولو كان فَعَلَ ذلك لاطّرد المعيار.

والقول بمبدأ الأصل والفرع يؤدي إلى القول بوجود نوعين من التركيب: التركيب الخارجي (surface structure) والتركيب الداخلي (deep structure) وهذا هو المعمول به في النّحو التحويلي، والأوّل في نظر التّحويليين نتيجة نحصل عليها من إجراء عمليات معينة على التركيب الداخلي، تُعرف بالقواعد التحويلية، وهي من باب التّفسير لا التّقعيد[2]. فلكي نُفسّر العلاقة بين الجملتين[3]:

١ - أَكَلَ الرجلُ التفاحةَ.

٢ - التفاحةُ أَكَلَها الرجلُ.

نلاحظ أنّ الجملة (٢) مشتقة من (١)، مما يدُلُّ على أنه بالإمكان - في موقع المفعول به - إجراء تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء، ويترك هذا التحويل في الموقع الذي كان يحتله الاسم ضميراً عائداً إليه، فاشتقاق الجملة (٢) يتم كالتالي:

البِنية الداخلية أو العميقة:

- أكلَ الرجلُ التُفّاحةَ

تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء:

- التفاحةُ أكلَ الرجلُ التفاحةَ

(+ ضمير)

البِنية السطحية أو الخارجية:

- التّفاحةُ أكلَها الرجلُ

فالجملة (٢) فعلية محوّلة عن جملة (١).

وكذلك الجملة: «الرجلُ أكلَ التفاحةَ» جملة فعلية محولة من:«أكلَ الرجلُ التفاحةَ» بإجراء تحويل ينقل الاسم (الرجل) فيضعه في موضع ابتداء الكلام، ويترك هذا

(١) إذ إن أصل معمولى «كان» و«ظن» المبتدأ والخبر.

(٢) انظر:د.عبد الرحمن أيوب: المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، ص ١٤ ، وأما ردّ الفرع إلى الأصل عند النحاة فلاعتبارات تقعيدية قد يختلف فيها النحويون.

(٣) انظر: د.ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص ٣٧ .

التحويل ضميراً في المكان الذي كان يحتلّه الأسم.

ولقد تعددت تقسيمات الجملة عند المحدثين، واختلفت وجهاتهم في البحث وغاياتهم منه[1]، وليس من هِمّة هذا البحث تفصيلُ ذلك، ولكنّا نُشير إلى أنّ مصطلح «العبرة بصدر الأصل» كان لدى بعضهم أساساً بنى عليه منهجاً ارتضاه في التحليل اللغوي، اعتمد فيه على وضع حدّ للجملة قائم على هذا المصطلح ومصطلحين آخرين أَخَذَهما من النّحو التوليدي والتحويلي[2]، وهوَ - لا رَيْبَ - يَصْدُر عن مناهج النحاة الأوائل فيما أَصَّل وشادَ.

* * * * * *

وتقسيمُ ابن هشام الجملة إلى «صغرى» و «كبرى» و «ذات وجه» و «ذات وجهين» ليس تصنيفاً للجملة، وإنما هو تفريع لها، وهو إدراك واضح لفكرة الجملة النواة (KERNEL SENTENCE) فقوله: «والجملة عبارة عن الفعل والفاعل»، كـ«قامَ زيدٌ» والمبتدأ والخبر، كـ«زيدٌ قائم»[3] - بيانٌ لأَدنى قدر تَنْعقِد به الجملة، ففي الجملة الفعلية يُكتفى بالفعل والفاعل، وفي الاسمية يُكتفى بالمبتدأ والخبر، وما يُضاف إلى الجملة - بعد ذلك - من عناصر ووظائف يُحولها الى جملة كبرى أو مركبة. وجدير بالملاحظة أنّ الجملة العربية غالباً ما تستطيل من ناحية اليسار دون اليمين[4]، كما أنّ الإمكانات اللغوية المتاحة في إطالة الجملة تتنوع، وقبل أنْ نبيّن ذلك نشير إلى أنّ الأدوار الوظيفية في نظرية النحو العربي قد نُوقشت من خلال مُستويين: مُستوى المفرد ومُستوى الجملة، فالجمل أو أشباه الجمل التي يمكن أن «تُحلّ محلّ المفرد» جمل لها محل من الإعراب، والجمل التي «لا تُحلّ محلّ المفرد» ليس لها محلّ من الإعراب. وفي ضوء هذه الوظائف للمفردات والجمل وأشباهها أتاح النظام النحوي في العربية وسائل لإطالة الجملة، فقد تَطُول (أي الجملة النواة) من خلال العناصر الإسنادية أو غير الإسناديّة، ويتّضح ذلك من الأمثلة التالية:

---

(١) انظر في ذلك: د. عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٢٥ وما بعدها. و د.ابراهيم أنيس: من أسرار اللغة ص ٢٧٥ و د. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٣٩- ٥٨، و د.محمد حماسة: العلاقة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص ٤٠ وما بعدها وبريجشتراسر: التطور النحوي، ترجمة د.رمضان عبد التواب، ص ١٦٤ وما بعدها.

(٢) انظر: د. خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٧٤ وما بعدها.

(٣) مغنى اللبيب، ص ٤٩٠ ،

(٤) اليمين واليسار يتحددان بالنسبة للجملة النواة أو الجملة الأصلية.

١ - (هذا يومُ يَنْفَعُ الصادقين صِدقُهم)[١]

(هذا) مبتدأ، (يوم) خبر المبتدأ، وقد استطال الخبر بإضافته إلى الجملة الفعلية (ينفع الصادقين صدقهم).

٢ - (هو الذي يُسيركم في البَرّ والبَحْر)[٢]

استطال الخبر (الذي) بجملة الصلة التي يحتاج إليها الاسم الموصول.

٣ - (وهو الغفورُ الودودُ ذو العرش المجيدُ فَعّال لِما يُرِيد)[٣]

(١) (٢) (٣) (٤) (٥)

وهو مبتدأ، أُخبر عنه بخمسة أخبار.

٤ - (وَوَصَّيْنا الإنسانَ بوالديْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّه وَهْناً على وَهْن وفِصالُه في عامَين أنِ اشْكُرْ لي ولوالديك)[٤]

استطالت الجملة بجملتي الاعتراض: (حملته أمه وهناً على وهن) و(فصاله في عامين).

وهكذا نجد أن الجملة في العربية قد تمتدّ وتَطُول بجملة الصلة أو المضاف إليها أو الاعتراض أو بتعدّد الخبر... وغير ذلك من الوسائل[٥]، ومن هنا فإنّ حديث ابن هشام عن الجمل التي لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب[٦]، ثم تناوله حكم الجمل وأشباه الجمل بعد المعارف والنكرات[٧]، وذلك بعد تقسيمه الجملة إلى صغرى وكبرى - لافتٌ للنظر، فكأنما هو يرى أن هذه الجمل ما هي إلا جمل مندمجة (EMBEDED) في الجملة النواة، وتشكّل عمقاً زائداً لها[٨]، فيؤدّي ذلك إلى إطالة الجملة وتعقُّد بنائها.

---

(١) المائدة: ١١٩ .
(٢) يونس: ٢٢ .
(٣) البروج: ١٤ - ١٦ .
(٤) لقمان: ١٤ .
(٥) ومن هذه الوسائل في باب الجملة الفعلية ما يقيد به الفعل من مقيدات كالمفعولات الخمسة والحال والتمييز والاستثناء والجار والمجرور... وفي باب الجملة الاسمية ما يتعدد به الخبر والصور التي يتخذها، وما يتمّ به المبتدأ أو الخبر من التوابع...
انظر في هذا:د. محمد حماسة: في بناء الجملة العربية ص ١٧٦ وما بعدها.
(٦) مغنى اللبيب، ص ٥٠٠ وما بعدها.
(٧) السابق، ص ٥٦٠
(٨) جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق د. حلمي خليل، ص ٢١٩ حاشية المترجم.

ورغم ذلك، فهل للجملة حدٌّ تقِف عنده؟ إنَّ ذلك يتوقّف - لا شك - على قدرة المتكلم اللغوية وثقافته وتحكّمه في التراكيب، كما يتصل بأمور نفسية وشعورية وسياقية، ولذلك يختلف طول الجملة وطريقة تكوينها من متكلم إلى آخر، بل من لغة إلى أخرى، طِبقاً للطاقة التركيبية لهذه اللغة. وأمّا ما أشار إليه ابنُ هشام بعَدَدِ الجمل التي يجوز الاعتراضُ بها، وحَصَرَها فيما بين جملتين إلى ثماني جمل - كما جاء في آية الأعراف التي سبق تحليلها[1] - فيبدو أنّه مختص بالجمل المعترضة، وليس حدّاً مطلقاً.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن هشام أقام الباب الثامن من «مغني اللبيب» على «ذكر أمور كلية يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية»[2] واستوت هذه الأمور عنده إحدى عشْرةَ قاعدةً أثبتها عقب ذلك وأردف ببعض أمثلتها، مما يُهيىء ضرباً من النظر يعين على فهم الظاهرة اللغوية لأنه نابع من تبصر في تراكيب العربية وطول إلف بالنّحو العربي في أصولِه ومنطلقاته ومنهجه ومذاهبه.

وقريب من هذا النظر عند ابن هشام ما صدر عنه تشومسكي في نظريته من أن «اللغة تقوم على نظام من القواعد المحددة (FINITE) التي تفسر عددا لا ينحصر (INFINIT) من الجمل»[3] فهل يقود هذا المشبه إلى القول بأنّ تشومسكي تأثر بالنحو العربي في تكوينه العلمي، ومن ثم ظهرت آثار ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في نظريته؟ مسألة تحتاج إلى دراسة وبحث[4].

* * * * * *

وخلاصة القول إنّ ابن هشام قد دَرَس الجملة دراسةً وافيةً سجّل فيها نواحي وملاحظات هامة وتعليقات ما زالت محتفظة بقيمتها، وليس إنصافاً أنْ يُقال بعد ذلك بأنّه «لم يتجاوز في حديثه عن الجملة جمع ما كان متفرقا في أمهات الكتب النحوية»[5].

---

(١) انظر فاتحة هذا البحث عند حديث ابن هشام على الكلام والجملة.
(٢) مغني اللبيب. ص ٨٨٥ .
(٣) د.نهاد الموسى: نظرية النحو العربي..... ص٦١ .
(٤) انظر الموازنة التي عقدها الدكتور نهاد الموسى بين أصول النحو العربي وأصول النظرية التحويلية في هذا المسألة ص ٦١ - ٦٣ .
وانظر أيضا: جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ص ١٣ مقدمة المترجم. و د. مازن الوعر: لقاء مع نوام تشومسكي، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، ع (٦)، ١٩٨٢ ص ٧٢ .
(٥) د. عبد القادر المهيري: الجملة في نظر النحاة العرب. ص ٣٧ .

٢ - الشّكل والمضمون

من المرتكزات الرئيسة المعوّل عليها في تحليل الجملة جانِبا الشّكل والمضمون أو المبنى والمعنى، فاللغة في نظر المحدثين نشاط مركب من عنصرين: عنصر الشكل أو المبنى «وهو الصورة الماديّة التي تتألف بها الأصوات في كلمات أو جمل»[١] وعنصر المضمون أو المعنى «وهو المفهوم العقلي الذي يثيره في ذهن السامع نشاط المتكلّم اللغوي»[٢].

وتنتظم المباني الصّرفية في التركيب اللغوي طبقاً لقواعد لغوية محددة، ويتوقّف معنى الجملة على حصيلة تركيب هذه المباني وَفْق هذه القواعد[٣]، ولذا يحسُن في تحليل الجملة إلى مختلف مكوناتها وضبط وظائفها الفصل بين المبنى والمعنى «ودراستهما بصورة متوازية باعتبار الأول حاملاً للثاني ودالاً عليه، إذ ليست اللغة مبنى صرفاً ولا هي معنى صرفاً، وانّما هي الشكل الذي بمقتضاه نؤلف بين المبنى والمعنى»[٤].

ورغم أنّ معظم نحاة العربية تناولوا الظّواهر اللغوية على أساس شكلي (FORMAL) وأجادوا في ذلك إجادةً تامّةً إلا أنهم لم يقفِوا عند حدود الشّكل، بل عولوا على المعنى معولا كبيراً، ويمثل التفاتهم إليه «ملحظا ثابتا يفزعون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحويّ، وخاصة اذا تخلف التفسير على المستوى النحويّ الخالص»[٥].

وللدراسات اللغوية الحديثة احتفال خاص بدراسة المعنى «يقويّه ويدعمه أن المعنى في نظر هذه الدراسات صدىً من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية»[٦] ومن ثَمّ دعت الحاجة إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة معان فرعية[٧]:

أحدها - المعنى الوظيفي (FUNCTIONAL MEANING)

الثاني - المعنى المعجمي (LEXICAL MEANING)

الثالث - المعنى الاجتماعي أو معنى المقام (CONTEXTUAL MEANING)

والمعنى على مستوى الأنظمة الصوتية والصرفية والنحوية، هو معنى وظيفي «أي أن

(١) د. عبد الرحمن أيوب: المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، ص ١٣ .
(٢) السابق، ص١٣ .
(٣) د. داود عبدة: التقدير وظاهر اللفظ، ص ٦ .
(٤) محمد الشاوش: ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة، ص ٢٣٩ .
(٥) د. نهاد الموسى: نظرية النحو العربي...، ص ٧٣ .
(٦) د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٨ .
(٧) السابق، ص ٢٨ - ٢٩ .

ما يسمى المعنى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التحليليّ»[1] ومهمة علم النحو هي دراسة العلاقات بين الأبواب النحوية ممثلة في المفردات التي في التركيب[2]، إذ إنّ هناك تفاعلاً بين الوظيفة النحوية والمفردة التي تُختار لشغلها، ويشكّل هذا التفاعل بينهما مع الموقف المعين المعنى الدلالي للجملة[3].

ومن الملاحظات التي صَدَرَ عنها ابن هشام في الباب الخامس من «مغنى اللبيب» أنه أقام الباب على «ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها»[4] وجَعَل أُولى تلك الجهات «أن يراعي المعنى» ويقرر ابن هشام أن «أوّل واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفردا أو مركبا».

والمعنى الذي نصح ابن هشام المعرب أن يراعيه هو المعنى بفروعه الثلاثة السابقة، وآيةُ ذلك ما أورد من أمثلة وقع للمعربين فيها وهم، لعدم نظرهم في مُوجب المعنى في التركيب:

١ - المعنى المعجمي

ونظيره ما روي من «أنّ بعض مشايخ الإقراء أَعْرب لتلميذ له «بيت المفصل»[5]:

لا يُبعد اللّهُ التلبُّبَ والـ غاراتِ إذْ قالَ الخميسُ: نَعَمْ

فقال: «نَعَمْ» حرف جواب، ثم طَلَبا محل الشاهد في البيت فلم يجِداه، فظهر لي حسن لغة كنانة في «نَعَمْ» الجوابية.

---

(١) المرجع السابق ص ١٨٢ .

(٢) كل باب من الأبواب النحوية معنى وظيفي للكلمة المعربة به، فحين نقول: جاء زيد، بالمعنى الوظيفي لـ«جاء» أنها فعل ماض، أي أنها تقوم في التركيب بدور الفعل الماضي وتؤدي وظيفته النحوية الخاصة به.

(٣) انظر: د. محمد حماسة: النحو الدلالة، ص ٩ .

(٤) مغنى اللبيب، ص ٦٨٤ .

(٥) البيت للمرقش الأكبر عمرو بن سعد. والتلبب: لبس السلاح والخميس: الجيش. والمعنى لأقطع الله عهدي بلبس السلاح وبالاغارة عندما يقول الجيش: هذه نعم فأغيروا عليها.
انظر: مغنى اللبيب، ص ٦٨٤ ، المفصل للزمخشري، ص ٢٥ ، ٣١١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/١ .

وهي «نَعِم» بكسر العين، وإنما «نَعَمْ» هنا واحِد الأنعام، وهو خبر لمحذوف، أي هذه نَعَمٌ، وهو محل الشاهد»[1].

ونظير ذلك - أيضاً - قوله تعالى[2]: (فَأَماتَهُ اللّهُ مِائةَ عامٍ)، فإنّ ظاهر اللفظ يجعل انتصاب «مائة» بـ«أماته»، قال ابن هشام: «وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي، أن الإماته سلْب الحياة، وهي لا تمتد، والصوابُ أن يُضمن «أَمَاتَه» معنى «أَلْبَثَه»، فكأنه قيل: فألبثَه اللهُ بالموت مِئةَ عام، وحينئذ يتعلّق به الظَّرْف بما فيه من المعنى العارض له بالتّضمين، أي معنى اللّبث لا معنى الإلباث، لأنّه كالإماتة في عدم الامتداد»[3].

وكذلك لم يُجوز ابن هشام إعرابَ فواتح السور «على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه»[4] وفواتح السور مثل: ألم، حم،... ليس لها معنى معجمي، ولذا لا يجوز إعرابها.

٢ - المعنى الاجتماعي أو معنى المقام

ومن ذلك قوله تعالى[5]: (وإني خِفْتُ الموالِيَ مِنْ وَرَائِي) فإنّ المتبادر تَعَلُّق «مِنْ» بـ «خِفت»، وهو فاسد في المعنى، لأنه يُسْلم إلى البُعد عن دِلالة التركيب وسياق الموقف أو المقام الملابس له، فهو لم يَخَفْ مَنْ وراءه، وإنما خاف ولايتهم مِنْ بَعْده وسوء خلافتهم، ولذا وجب تَعلق «مِنْ» بـ«الموالي»، لِما فيه من معنى الولاية[6].

وقوله تعالى[7]: (أصلاتُك تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ ما يَعْبُدُ آباؤُنا أو أَنْ نَفْعَلَ في أَمْوالِنا ما نَشاء) ظاهر اللفظ فيه يُوهم عطف «أَنْ نَفْعل» على «أَنْ نَتْرُكَ» وذلك فاسد، لأنه لم يَأمرْهم أَنْ يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما المعنى أنّه أَمَرَهم تَرْكَ فعل ما يشاءون في أموالهم، ولذا يعطف «أن نفعل» على «ما» التي هي مفعول به للفعل «نَتْرك»، أي: أن

(١) مغنى اللبيب، ص ٦٨٤ .
(٢) البقرة، ٢٥٩ .
(٣) مغنى اللبيب، ص ٦٨٧ .
(٤) مغنى اللبيب، ص ٦٨٤ .
(٥) مريم: ٤ .
(٦) مغنى اللبيب، ص ٦٨٧ .
(٧) هود: ٨٧ .

نترك ما يعبد آباؤنا أو أَنْ نَفْعل...[1].

٣ - المعنى الوظيفي

وقد جَعَل ابن هشام الجهة الثانية من عَشْرِ الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها «أن يراعي المعرب معنىً صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة»[2] والمعنى الذي يريده - هنا - المعنى الوظيفي، ويريد بالصناعة جانب الشّكل الذي يتمثّل في نظام عناصر الجملة وما يَخْضع له من ضوابط[3]، وآية ذلك ما أورده من أمثلة منها:

قول بعضهم في قوله تعالى[4]: (وأَنَّه أَهْلكَ عادا الأُولى. وثَمُودَ فما أَبْقى) إنّ ثَموداً مفعول مُقدم، قال ابن هشام: «وهذا مُمتنع، لأن لِـ «ما» الصَّدْر، فلا يَعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على عاداً» أو هو بتقدير: وأَهْلَكَ ثَمُوداً»[5] ونظيره قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشّيب:

ابعَدْ بَعِدتَ بياضاً لا بياضَ له ... لأَنتَ أسودُ في عَيْني مِنَ الظُلَمِ

إنّ «مِنْ» متعلقة بـ«أَسْوَد»، قال ابن هشام: «وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان، والصحيح أنّ «مِنَ الظُلمِ» صفة لأسود، أي أسود كائن من جملة الظلم»[6].

وقول بعضهم في قوله تعالى[7]: (هَلْ نُنبّئكم بالأَخْسَرِين أَعْمالاً) إن «أَعمالا» مفعول به، وردّه ابنُ خَروف[8] بأنّ «خَسِر» لا يتعدّى، ووافقه الصَّفار[9]، وعلّق ابن هشام قائلاً:

---

(١) مغنى اللبيب، ص ٦٨٦ .
(٢) السابق، ص ٦٩٨ .
(٣) انظر د. محمد عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص١٧٠ - ١٧١ .
(٤) النجم: ٥٠ - ٥١ .
(٥) مغنى اللبيب، ص ٦٩٨ .
(٦) السابق، ص ٧٠٣ .
(٧) الكهف: ١٠٣ .
(٨) علي بن محمد، نحويّ أندلسي، له: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، مات سنة ٦٠٩ هـ.
(٩) قاسم بن علي، من نحاة الأندلس، صحب ابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه، مات بعد سنة ٦٣٠ هـ

«وثلاثتهم ساهون، لأنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، ولأنّ «خسر» متعد»[1].

والعلاقة بين المبني (مفرداً أو مركباً) والمعنى الوظيفي في التركيب تُحدّدها ضوابط وقِيم خلافية تُسعِف في تفسير صور أساسية من الظاهرة اللغوية. وهذه العلاقة من الملاحظ التي أقام عليها النّحويون تحديدهم الأبوابَ النحوية، كما تُعدُّ من الملاحظ التي بَنَوا عليها منهجهم في التحليل النحويّ، ويَعدّ مؤرخو اللغة العرب «أول من اعتبر العلاقة بين صيغة الكلمة، على مستوى الصرف، ووظيفتها في التركيب على مستوى النحو»[2] ولذا نجد ابن هشام ينبّه المعرب إلى مراعاة «الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإن العرب يشترطون في باب شيئاً، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقْتَضَتْه حِكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط»[3]. وأورد ابن هشام ستةَ عَشَرَ نوعاً من هذه الشرائط والضوابط، وأشار «إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين»[4] لعدم مراعاتها، ومن ذلك قوله:

١ - اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت، ومن الوهم في الأوّل قول الزمخشري (٥٣٨ هـ) في (مَلِكِ النّاس. إلهِ النّاسِ)[5]: إنّهما عَطفُ بَيَانٍ، والصوابُ أنّهما نعتان.

ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويين في نحو «مَرَرْتُ بهذا الرجلِ» إنّ الرجل نَعت... والحقُّ أنّه عَطْفُ بيان[6].

٢ - اشتراطهم التعريفَ لعطف البيان ولنعتِ المعرفة، والتنكيرَ للحال والتمييز، وأَفْعَلَ مِنْ، ونعتِ النكرة.

ومن الوهم في الأول قول جماعة في «صديد» من (ماءٍ صَدِيدٍ)[7]: إنّه عَطْف بَيان، وهذا إنما هو معترض على قول البصريين ومَن وافقهم، فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً، وأما الكوفيون فيرون أنّ عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات، فيكون في المعارف والنكرات[8].

---

(١) مغنى اللبيب، ص ٧٠٦ ومن تعدى «خسر» قوله تعالى (خسر الدنيا والآخرة) الحج: ١١ .
(٢) د. نهاد الموسى: نظرية النحو العربي... ص ٧٨ .
(٣) مغنى اللبيب، ص ٧٤١ .
(٤) السابق، ص ٧٤١ .
(٥) (قل أعوذ بربّ الناس * ملك الناس * إله الناس) الناس: ١ - ٣ .
(٦) مغنى اللبيب، ص ٧٤٢ .
(٧) تتمتها: (ويسقى من ماء صديد) ابراهيم: ١٦ .
(٨) مغني اللبيب، ص ٧٤٣ .

ومن الوهم في الثاني قول مكّي[1] في قراءة ابن أبي عَبْلَة[2] (فإنّه آثِمٌ قَلْبَهُ)[3] بالنصب: إن «قلبَه» تمييز، والصواب أنّه مُشبه بالمفعول به، كحَسَنٌ وجهَهُ، أو بدل من اسم «إنّ»[4].

٣ - اشتراطهم المفرد في بعض المعمولات والجملة في بعض، فمن الأول: الفاعل ونائبه، ومن الثاني: خبر «أن» المفتوحة إذا خففت، وخبر القول المحكي وجواب الشرط وجواب القسم[5].

٤ - اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية، وفي بعضها الانشائية، فالأوّل كثير كالصلة والصفة والحال، والجملة الواقعة خبرا لـ «كان» أو خبرا لـ «إن» أو لضمير الشأن. ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي[6].

وإلى جانب هذه الضوابط والقيم الخلافية يُعنى ابن هشام ببيان الفروق بين وظائفَ نحوية يمكن أنْ يُفضي عدم معرفة الفروق بينها إلى خطأ في التحليل الإعرابي، ومن ذلك ما أورده في الباب الرابع من «مغني اللبيب». في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها»[7]، ومن ذلك: ما يُعرف به المتبدأ من الخبر، والفاعل من المفعول، وما افترق فيه عطف البيان والبدل، واسم الفاعل والصفة المشبهة...

السّياق اللُّغَوِيّ

وعلى نحو ما يلحظ ابن هشام أنّ البِنية الصرفية - مفردةً أو مركبةً - لها دور مهم في وصف الظاهرة النحوية أو تفسيرها، نراه يَمُدُّ بصرَه إلى ما حولها من عناصر لغوية في السياق، تجعل هذه البنية تحتمل أكثر من وظيفة نحوية، ويُوجَد ما يُرجِّح كلاً

(١) مكّي بن أبي طالب القيسى، عالم التفسير والقراءات والعربية، له «مشكل إعراب القرآن» وكتب أخرى كثيرة، مات ٤٣٧ هـ.
(٢) ابراهيم بن شمر أبى عبلة، تابعي قارئ، مات سنة ١٥٢ هـ.
(٣) (ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه) البقرة: ٢٨٣ .
(٤) مغني اللبيب، ص ٧٤٥ .
(٥) السابق، ص ٧٥٥ - ٧٥٦ .
(٦) السابق، ص ٧٦١ .
(٧) السابق، ص ٥٨٨ .

الأداء الصوتي

ويَعتدّ ابن هشام بالأداء الصوتي عُنصراً في التحليل يُسعِف في تفسير الظاهرة النحوية، ومن ذلك ما أورده في العنصر الثالثَ عَشَرَ من الجهة الأولى التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وذلك «ما حكاه بعضهم من أنّه سمِع شيخاً يُعرِب لتلميذه «قيّماً» من قوله تعالى (وَلَمْ يَجْعَلْ له عِوجاً. قَيّماً)[1] صفة لـ«عِوجاً»، قال: فقُلت له: يا هذا كيف يكونُ العِوَج قَيّماً؟ وَتَرَحَّمْتُ على مَنْ وَقَفَ من القُرّاء على أَلِفِ التنوين في «عوجا» وِقفةً لطيفةً دفْعاً لهذا التوهّم»[2].

ومن ذلك - أيضا - قول بعضهم في قوله تعالى:(قُلْ تَعَالوا أَتْلُ ما حَرَّمَ ربُّكم عَلَيْكم أَنْ لا تُشْرِكوا بِه شَيئا)[3]: إنّ الوَقْفَ قبل «عليكم»، وإنّ «عليكم» إغراء، قال ابن هشام[4]: وهو حَسن، وبه يُتخلَّصُ من إشكال في الآية مُحوجٍ للتأويل[5].

والوقف عنصر صوتي يؤدّي ما يؤدّيه التنغيم في الكلام[6]، باعتباره ظاهرةً صوتية تَزْدوج مع البِنية اللغوية للتركيب، فتساعد على فهم قيم التراكيب ودلالاتها.

وعلى هذا فليس النّحو عند ابن هشام مقتصراً على الخطِّ الأفقي السّطحي للتركيب، بل يَنتظم المستويات: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

٣ - الرجوع إلى الأصول المقدّرة

لا تُعدُّ ملاحظة الشّكل وحده أو ظاهر اللفظ كافياً في تفسير الظاهرة النحوية، وقد أدرك النحاة العرب أنّ وراء التركيب الظاهر يَكْمُن تركيب آخر يتم في ضوئه تفسير الظاهرة وفهم معناها، وليس التأويل والتقدير في النحو العربي إلا ضبطاً للعلاقة

---

(١) الكهف: ١ - ٢ .
(٢) مغني اللبيب، ص ٦٩٢ .
(٣) الأنعام: ١٥١ .
(٤) مغني اللبيب، ص ٧١٤ .
(٥) «الأشكال هو أنّ «ما» من قوله «ما حرّم» موصولة، و«أن لا تشركوا» بدل أو خبر مبتدأ محذوف، وكلاهما مشكل، لأن المحرّم الاشراك لا عدمه، وأنّ الأوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على «لا تشركوا» وفيه عطف الإنشاء على الخبر، وجعل المعاني الواجبة المأمور بها محرمة فيخرج ذلك إلى التأويل بادعاء أن «لا» زائدة لا نافية، والمعنى على القول بالإغراء حسن سالم من تلك التكلفات كلها، وعطف الأوامر على المحرمات باعتبار حرمة أضدادها وجعل الخبر السابق إنشاء معنى، والمعنى: عليكم أن لا تشركوا به شيئا، أي الزموا ترك الشرك به «حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١٨٥/٢ .
(٦) انظر: د. محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارىء العربي، ص ٢٢٥ .

بين التركيب الظاهر «والأصول التي تنتظم بنيته عندهم»[1]، لأنّ «بنية الجملة أو تركيبها لا تعطينا دائما كلّ شيء عن العلاقات النحوية»[2].

وهذا الأساس المزدوج الذي أدركه النحاة[3]، هو الأساس نفسه الذي تُنادي به النظرية التوليدية والتحويلية: البِنية السطحية (SURFACE STRUCTURE) والبنية العميقة، (DEEP STRUCTURE) كما أنّ الجانب النظري لكلٍّ من الاتّجاهين هو الاعتماد على المعنى في تفسير ظاهر اللفظ[4].

وتَلْقانا في «مغنى اللبيب» أمثلة كثيرة يقف ابن هشام إليها، ويقدّر ما يحتمل معناها أو ما يكون عرض لها من حذف أو تقديم أو تأخير أو غيره، مِمّا يحتمه واقع اللغة وتركيبها، ومن ذلك:

١ - ما أورده في باب «المنصوبات المتشابهة»[5]، نحو قولهم «سِرتُ طَوِيلا» وهو تركيب يحتمل عنده:

١ . سِرْتُ سيراً طويلاً.

٢ . سِرْتُ زمناً طويلاً.

٣ . سِرْتُه طويلاً.

فعلى (١) يكون (طويلاً) نصباً على المصدر الذي نابت عنه صفته، وعلى (٢) يكون نصباً على الظرفية، وعلى (٣) يكون نصباً على الحالية.

ونظيره قوله تعالى[6]: (وأُزْلِفَتِ الجَنَّةُ للمتَّقِين غَيْرَ بعِيدٍ)، ويحتمل:

١ . وأزلِفت الجنّةُ للمتقين إزلافاً غيرَ بعيد. (نصب على المصدر).

٢ . وأُزلفتِ الجنة للمتقين زمناً غيرَ بعيد. (ظرف زمان).

٣ . وأُزلفت الجنة للمتقين غَيْرَ بعيد. (أي الإزلاف في حال كونه غير بعيد، وهي حالة مؤكدة).

---

(١) د. نهاد الموسى: نظرية النحو العربي... ص ٨٤ .

(٢) HOCKETT:A COURSE IN MODERN LINGUISTICS, P.246.

(٣) انظر: د. عبد الرحمن أيوب: المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، ص ١٤ .

(٤) عاب البنيويون على النحاة التقليديين اعتمادهم المعنى عنصرا في التحليل النحويّ، ولكن التحويليين اتخذوا موقفا منصفا بإزاء النظر النحوي التقليدي، مما عدّه بعض الباحثين ردّ اعتبار للنحو العربي، انظر:

١ - د. نهاد الموسى:: نظرية النحو العربي... ص ٣٧، ص ٧١ (حاشية ٤٨).

٢ - جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغوية، ص ١٢٥ .

٣ - د. مازن الوعر: علم اللسان من البنيوية إلى الذهنيّة، ص ٢٥ - ٢٦ .

(٥) مغني اللبيب، ص ٧٢٩ .

(٦) ق: ٣١ .

وواضح انّ ابن هشام لاذ إلى هذه التركيبات المقدرة بسبب من احتمالها هذه المعاني التي يتطلبها تركيبها، ولا شك أنّ دلالة كل تقدير تختلف عن الآخر.

٢ - كما عالج جملاً ذات شكل ظاهري مختلف، نَتَج عن نقل إحدى المفردات من موقع إلى موقع، ولكنها - رغم ذلك - ذات معنى واحد، ومن ذلك ما أورده في الجهة الخامسة[١] من عشر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها:

١ . زيدٌ نِعْمَ الرجلُ.

٢ . ونِعْمَ الرجلُ زيدٌ.

قال ابن هشام[٢]: يَتعيّن في «زيد» - في الجملة الأولى - الابتداء، وقيل: يحتمل «زيد» في الثانية أن يكون مبتدأ أو خبرا لمبتدأ محذوف، أي الممدوح زيد.

وقال أيضا[٣]: يجوز في «زيدٌ عسى أنْ يقومَ» نقصان «عسى» فاسمها مستتر[٤]، وتمامها فـ«أنْ» والفعل مرفوع المحل بها. ويجوز الوجهان في «عسى أنْ يقومَ زيدٌ»، فعلى النقصان «زيد» اسمها وفي «يقوم» ضميره[٥]، وعلى التمام لا اضمار وكل شيء في محلّه[٦].

٣ - وقد يكون التقدير بسبب وجود بنى باطنية مختلفة للتركيب الظاهر، نحو «ضَرَبْتُ زيداً ضاحكا»، قال ابن هشام[٧]: يحتمل كون «ضاحكا» حالاً من الفاعل، وكونه حالاً من المفعول.

وهذا يعني أن الجملة مشتقة من بنيتين عميقتين مختلفتين، لكل منهما دلالة مختلفة، وذلك بسبب الضمير المستتر في «ضاحكا» واحتمال عوده على الفاعل أو المفعول، والتقدير:

١ . ضَرَبْتُ زيداً وأنا أضْحَكُ.

٢ . ضَرَبْتُ زيداً وهو ضاحِكٌ.

---

(١) مغني اللبيب، ص ٧٢٢ .
(٢) السابق، ص ٧٢٤ .
(٣) السابق، ص ٧٢٧ .
(٤) وخبرها «أن يقوم» .
(٥) وخبرها «أن يقوم»، وفاعل«يقوم» ضمير مستتر يعود على «زيد».
(٦) أي أن المصدر المؤول «أن يقوم» في محل رفع فاعل «عسى»، و«زيد» مرفوع بـ«يقوم» على الفاعلية، والتقدير: عسى قيام زيد.
(٧) مغني اللبيب، ص ٧٣٢ - ٧٣٣ .

ونظيره قوله تعالى (وقاتِلوا المُشْرِكين كافّةً)[1]، قال ابن هشام: «وتجويز الزمخشري الوجهين في (ادخُلوا في السلم كافةً)[2] وَهْمٌ، لأن «كافّة» مختص بمن يعقل»[3].

٤ - وقد يكون التقدير بسبب تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، ومن ذلك «أعجبني ما صَنَعْتَ»، إذْ يجوز كون «ما» بمعنى «الذي»، وكونها نكرة موصوفة، وكونها مصدرية، والتقدير:

١ . أَعْجبني الذي صَنَعْتَه.

٢ . أَعْجبني شيءٌ صَنَعْتَه.

٣ . أَعْجبني صُنْعُك.

فإذا كانت «ما» موصولاً اسميّا أو نكرة موصوفة فلا بد من ضمير عائد عليها من صلتها، بخلاف ما إذا كانت مصدرية فلا عائد. قال ابن هشام: وأمّا قوله تعالى (حتى تُنْفِقوا مِمّا تُحِبّون)[4] فتحتمل «ما» الموصولة والموصوفة دون المصدرية، لأن المعاني لا ينفق منها[5].

٥ - وقد تدفع دلالة السياق إلى حذف بعض عناصر الجملة، فيُرَدُّ التركيب الظاهر إلى التركيب المقدر وَفْقاً لهذه الدلالة أو لمقتضاها ومقتضى اللغة ونواميسها الغالبة. وقد عقد ابن هشام باباً مستوعباً طويلاً للحذف على اعتبار أنه «من المهمات»[6]، وعرض لشروط الحذف وبيان مكان المقدّر ومقداره وكيفيته، وأماكن من الحذف يتمرّن بها المعرب، موزعة على الأبواب، ومن أمثلة ذلك:

١ . (حُرِّمتْ عليكم أُمّهاتُكم)[7]، أي حُرّم عليكم استمتاعُهنّ. بتقدير مضاف، والذي أوجب التقدير أنّ حكم التحريم لا يتعلّق إلا بالأفعال[8].

---

(١) التوبة: ٣٦ .
(٢) البقرة: ٢٠٨ .
(٣) مغنى اللبيب، ص ٧٣٣ وقال الزمخشري في الكشاف (٣٥٣/١): «ويجوز أن يكون «كافة» حالا من «السلم»، لأنها تؤنث كما تؤنث الحرب، قال:

السلم تأخذ منها ما رضيت به والحرب يكفيك من أنفاسها جرع

(٤) آل عمران: ٩٢ .
(٥) مغنى اللبيب، ص ٧٣٧ .
(٦) مغنى اللبيب، ص ٧٨٦ .
(٧) النساء: ٢٣ .
(٨) مغنى اللبيب، ص ٨١١ .

٢ . (وَكَمْ مِنْ قَرْيةٍ أهلكناها فَجاءها بأسُنا بَيَاتاً أو هم قائِلون)[١]، على تقدير: وكم مِنْ أهلِ قريةٍ أهلكنا أهلَها فجاء أهلَها بأسُنا. كذا قدّره النحويون، قال ابن هشام[٢]: وخالفهم الزمخشري في التقديرين الأوّلين، لأنّ القرية تهلِك، ووافقهم في الثالث، لأجل قوله تعالى:(أوْهُم قائِلون).

٣ . (وَأَلَنَّا له الحديدَ أَنِ اعْمَلْ سابِغاتٍ)[٣] والتقدير: أَنِ اعملْ دروعاً سابغات.

٤ . (وما أَدْراكَ ما الحُطَمَةُ * نارُ اللّهِ الموقدةُ)[٤].

أي هي نار الله الموقدةُ، على تقدير مبتدأ محذوف اقتضاه التركيب.

ويرى ابن هشام أنّ «الحذف الذي يلزم النحويّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة»[٥] ومرادُه بالصناعة مجموعة القواعد التي تنضبط بها أصولية الجملة، وما عدا ذلك من العوامل غير النحوية «نحو قولهم في نحو:(سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ)[٦].

إن التقدير: والبَرْدَ، ونحو: (وتِلْكَ نِعْمَةٌ تُمنُّها عليَّ أنْ عَبَّدْتَ بني إسرائيلَ)[٧].

إن التقدير: ولم تُعَبِّدْني، ففضول في فن النحو، وإنّما ذلك للمفسر... ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جرياً على عادتهم... لأني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً»[٨].

* * * * * *

وواضح من الأمثلة السابقة أنّ التقدير كان لحاجة التركيب وواقع اللغة، ولست أوافق بعض المحدثين على «أنّ كثيراً من تقديرات النحاة لا سند لها لغويًّا، وقد لجأوا إليها لتبرير حركة إعراب أو للحفاظ على قاعدة تَبنَّوها ولم يشاءوا تغييرها»[٩].

---

(١) الأعراف: ٣ .
(٢) مغني اللبيب، ص ٨١٢ - ٨١٣ .
(٣) سبأ: ١١ .
(٤) الهمزة: ٥ - ٦ .
(٥) مغني اللبيب، ص ٨٥٣ .
(٦) النحل: ٨١ .
(٧) الشعراء: ٢٢ .
(٨) مغني اللبيب، ص ٨٥٣ .
(٩) د. داود عبده: أبحاث في اللغة، ص ٢١ وانظر - أيضا - للمؤلف التقدير وظاهر اللفظ، ص ١٤ .

فالتقدير في اللغة ليس مرفوضاً من حيث المبدأ، ولجوء النحاة إلى تقديرات غايتُها تبرير الحركة الإعرابية في بعض الشواهد والأمثلة، لا يقوم دليلاً على أنّ أغلب تقديراتهم كانت لأجل تبرير الحركة الإعرابية، وآيةُ ذلك ما قدّمناه من أمثلة صدَر فيها ابن هشام عن حاجة التركيب للتقدير[1]، أو بسبب من الغموض في بنيتها التركيبية، وهي ظاهرة لغوية في جميع اللغات[2]، وكانت من اعتراضات تشومسكي الرئيسة على مدرسة التحليل إلى المؤلفات المباشرة، لِعَجْزِها عن تفسير جمل بسببٍ من بنيتها التركيبية[3].

ولا يَعيب النّحويين اختلافهم في التقدير، فقد يكون لأحدهم رأي وافتراض يختلف قليلاً أو كثيراً عن افتراض سواه، ومِعيار التفاضل بين الفرضيات المختلفة هو حاجة التركيب إلى المقدَّر أو عدم حاجته إليه، ويتّضح ذلك من أمثلة أوردها ابن هشام وخرّجها بعضهم «على خلافِ الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مُقتض»[4] يستوجب التقدير الذي ذهب إليه، ومن ذلك قول مَكّي (٤٣٧ هـ) في قوله تعالى[5]:(لا تُبْطِلوا صَدَقاتِكم بالمنّ والأذى كالذي يُنْفِقُ مالَهُ رِئاءَ النّاسِ): إنّ الكاف نعتٌ لمصدر محذوف، والتقدير: لا تُبطلوا صدقاتكم إبطالاً كالذي يُنفق ماله... وعلّق ابن هشام قائلاً:«ويلزمه أنْ يُقدّر: إبطالاً كإبطال الذي ينفق، والوجْهُ أنْ يكون (كالذي) حالاً من الواو، أي لا تُبْطِلوا صدقاتكم مُشبهين الذي ينفق، فهذا الوجْهُ لا حذف فيه»[6].

ومن ذلك أيضاً ما نبّه إليه «أنه قد يُظنّ أنّ الشيء من باب الحذْفِ، وليس منه»[7] وذلك ما «جرت عادة النحويين أن يقولوا: يُحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويُريدون بالاختصار الحذفَ لدليل، وبالاقتصار الحذفَ بغير دليل، ويُمثلونه بنحو (كُلُوا واشْرَبُوا)

---

(١) وانظر: د. نهاد الموسى: نظرية النحو العربي... ص ٨٨، حاشية ٨٤ .
(٢) انظر: داود عبدة: التقدير وظاهر اللفظ ص ٧ . وقد أطلق تشومسكي على هذه الجمل مصطلح «الترادف التركيبي» (CONSTRUCTIONAL HOMONYMITY) وسمّاها غيره الجمل الغامضة أو ذات المعاني المتعددة، وأطلق عليها مصطلح (AMBIGUOUS SENTENCES)
انظر: N.CHOMSKY: SYNTACTIC STRUCTURES,P.28, 83
(٣) انظر أمثلة ذلك:
١ . جون سيرك: تشومسكي والثورة اللغوية، ص ١٣٠ وما بعدها.
٢ . د. حلمى خليل: العربية والغموض، ص ٢٢١٣ وما بعدها .
(٤) مغنى اللبيب، ص ٧٨٢ .
(٥) البقرة: ٢٦٤ .
(٦) مغنى اللبيب، ص ٧٨٢ .
(٧) السابق ص ٧٩٧ .

أي أوقعوا هذين الفعلين...»[1]. والتحقيق في المسألة عنده أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تَعيين مَنْ أوقعه أو مَنْ وقع عليه، فيُجاء بمصدره مسنداً إلى فِعل كَوْن عام، فيقال: حَصَلَ حريقٌ أو نَهْبٌ. وتارةً يتعلق بالإعلام بمجرد ايقاع الفِعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا يُنوى، إذ المنويّ كالثابت، ولا يسمّى محذوفاً، لأنّ الفِعل يُنزل لهذا القصد منزلةَ ما لا مفعول له، ومنه: (رَبّي الذي يُحْيِي ويُمِيتُ)[2]، (هل يَسْتوِي الذين يَعْلَمُون والذين لا يَعْلَمُون)[3]... إذ المعنى: رَبّي الذي يَفْعل الإحياءَ والإماتةَ، وهل يستوي مَنْ يتَّصِف بالعِلم ومَنْ ينتفي عنه العلم.

* * * * * *

ومِن لطيف ما تَهَيّأ لابن هشام في مسألة الأُصول المقدّرة، اعتباره «بيان كيفية التقدير» أو ما يُعرف بـ«حِفْظ المَرَاتب» على حد قول ابن جِنيّ في «الخصائص»[4] فقد يَستدعي «الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يقدّر أنّ ذلك حذف دفعة واحدة، بل على التدريج فالأول نحو (كالذي يُغشَى عَلَيْهِ)[5] أي كدوران عين الذي...

والثاني كقوله[6]...

إذا قامَتا تَضَوّع المِسْكُ مِنهما نَسِيمَ الصّبا جاءَتْ بِرَيّا القَرَنْفُلِ

أي تضوعاً مِثْلَ تضوّعِ نسيمِ الصبا

والثالث كقوله تعالى:(واتّقوا يوماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شيئاً)[7] أي لا تَجزى فيه. ثم حذفت «في» فصار لا تجزيه، ثم حذف الضمير منصوباً لا مخفوضاً، هذا قول الأخفش (٢١١ هـ)، وعن سيبويه أنهما حُذِفا دفعة واحدة»[8].

---

(١) السابق، ص ٧٩٧ .
(٢) البقرة: ٢٥٨ .
(٣) الزمر: ٩ .
(٤) ٣/٥، وانظر: د. نهاد الموسى: نظرية النحو العربي... ص ٨٥ - ٨٦ .
(٥) تتمتها: (فإذا جاء الخوف رأيتهم ينظرون إليك تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت) الأحزاب: ١٩ .
(٦) البيت من معلقة امرىء القيس.
(٧) البقرة: ٤٨ .
(٨) مغني اللبيب، ص ٨٠٣ - ٨٠٤ .

وهذا النظر في ترتيب تقدير المحذوف يُعرف عند التحويليين بـ (RULE ORDERING) أي ترتيب الأحكام[1]، فقد وَضَع التحويليون قواعد تحوّل التركيب الباطنيّ - الذي يحتوي على معنى الجملة - إلى التركيب الظاهريّ الذي يجسد مبناها، ويرون أنه «لا بد أن تنشأ القوانين التحويلية وتطبّق بترتيب معيّن من أجل البساطة والصّحة اللغوية»[2].

ومن أهم هذه القواعد عند التحويليين: الحذف والإحلال والتوسع والاختصار والزيادة وإعادة الترتيب[3].

ففي قول ابن مالك:

وَبَعْد «أَنْ» تَعْويضُ «ما» عنها ارتكب كمِثلِ «أَمّا أَنْتَ بَرا فاقتَرِبْ»

ذكر في هذا البيت أنّ «كان» تُحذف بعد «أنْ» ويعوض عنها «ما ويبقى اسمها وخبرها.

والبنية الداخلية أو العميقة للمثال السابق[4]:

أنْ كُنْتَ بَراً فاقترِبْ

١ - وبتطبيق قانون التوسع (EXPANSION) عند التحويليين:

أَنْ كُنتَ برا فاقترِبْ ← أنْ كان أَنْتَ بَرا فاقترِب[5].

٢ - وبتطبيق قانون الحذف (DELETION):

أنْ كان أنْت برا فاقترِب ← أنْ ما أنْتَ بَرا فاقترِب.

٣ - وبتطبيق قانون التعويض (REPLACEMENT):

أنْ أَنْت بَرا فاقترِب ← أنْ ما أَنْتَ بَرا فاقترِبْ.

٤ - وبتطبيق قانون الاختصار (REDUCTION) بإدغام نون «أنْ» في ميم «ما»:

أَنْ ما أنْتَ برا فاقترب ← أَمّا أنْتَ برا فاقترب.

ويُلحظ مما سبق أهمية ترتيب القواعد التحويلية[6].

---

(١) د. نهاد الموسى: نظرية النحو العربي...، ص ٨٥ .
(٢) د. محمد علي الخولي: قواعد تحويلية للغة العربية، ص ٤٠ .
(٣) د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص١٤٠ .
(٤) انظر:د. أحمد سليمان ياقوت: في علم اللغة التقابلي، ص ٧٠ - ٧١ .
(٥) السهم يشير إلى نتاج القواعد التحويلية.
(٦) وانظر الأمثلة التي عرض لها د. داود عبده في بحثه: التقدير وظاهر اللفظ، الفكر العربي، بيروت، العددان (٨،٩) ١٩٧٩، ص ٦ .

خاتمة

وبعد، فهذه جولات مع ابن هشام الأنصاري في «مغني اللبيب» أبعد كتبه نظراً وأكثرها أثراً. وقد حاول البحث على امتداده الوقوف على المبادىء والوصول التي كان يصدر عنها ابن هشام في وصف التركيب الجمليّ في المغني، سعياً للوصول إلى تكوين ملكة معربة تستطيع فهم سر التراكيب في العربية وصولاً إلى إعراب القرآن.

فقد ناقش البحث - أولاً - مفهوم الجملة عنده، وتفرقته بينها وبين الكلام، وأقسام الجمل، والمعايير التي أقام عليها هذه القسمة، وتفريعه الجمل إلى صغرى وكبرى وذات وجه وذات وجهين، ثم تناوله عقب ذلك الجمل التي لها محل من الإعراب والجمل التي لا محل لها من الإعراب. وقد ارتضى البحث بعض ما ذهب إليه وقارنه بما يناظر من المفاهيم الحديثة، وأعاد النظر في بعضه الآخر، وانتهى البحث إلى أنّ ابن هشام قدم تعليقات وملاحظات جديرة بالاهتمام في باب الجملة، وآية ذلك أن كل دراسة محدثة - في أثناء تبصرها فيما بلغه النظر اللغويّ الحديث من آفاق - تشير إلى ابن هشام في هذا المجال.

ثُمّ حاول البحث - بعد ذلك - بيانَ الأصول التي أقام عليها تحليله، فعرض للعلاقة بين الشكل والمضمون، فبيّن أن ابن هشام أدرك أهمية المعنى بفروعة الثلاثة: المعجمي، والوظيفي، والاجتماعي، أو معنى المقام. كما بيّن أنّ العلاقة بين المبنى - مفرداً أو مركباً - والمعنى الوظيفي، تحدّدها ضوابط وقيم خلافية تُسعف في وصف الظاهرة النحوية، وإلى جانب هذه الضوابط أشار إلى الفروق الدقيقة بين بعض الوظائف النحوية، ولم يغفل دور السياق اللغوي والأداء الصوتي في تحديد العناصر اللغوية المكونة للتركيب. وقد ساق كل ذلك على هيئة جهات يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وأردفها بأمثلة وقع للمعربين فيها وَهْم بسبب عدم مراعاة ذلك. وأمام ذلك نجد أن النّحو عند ابن هشام لم يقتصر على الخط الأفقي السطحيّ للتركيب، بل ينتظم المستويات: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

ولا تعدّ ملاحظة الشكل وحده كافية في تفسير الظاهرة النحوية، فقد أدرك النحاة أن وراء التركيب الظاهر تركيباً داخلياً يتمّ في ضوئه تفسير الظاهرة النحوية وفهم دلالتها، وقد عرض البحث أمثلة كان ابن هشام يقف إليها ويقدّر ما تحتمل من غموض بسبب بنيتها التركيبية، أو حذف أو تقديم أو تأخير، مما يقف دليلاً على دفع ما ذهب إليه

بعض المحدثين من أنّ كثيرا من تقديرات النحاة كانت لأجل تبرير الحركة الإعرابية.

ولا يملك المتأمّل إلاّ أن يعتقد أنّ ابن هشام كان يصدر في تحليلاته عن الأصول المبادىء التي كان يصدر عنها النحاة في تحليلاتهم، وجاءت موزعة في ثنايا تعليقاتهم وتعليلاتهم، فقد كان القوم يضمرون أصولهم ويسترشدون بروحها، وقد قارن البحث هذه الأصول المبادىء بما يناظرها في التحليل اللغوي عند التحويليين، إيماناً بأنّ هذه المقابلة تهيّىء أمامنا مجالاً جديداً وحصاداً خصيباً يعين على فهم الظاهرة اللغوية.

* * * * * *

المصادر والمراجع

أولا – العربية:

١ – ابراهيم أنيس (دكتور): من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط (٦)، ١٩٧٨ .

٢ – أحمد سليمان ياقوت (دكتور): في علم اللغة التقابلي دراسة تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥ .

٣ – الأنباري (عبد الرحمن بن محمد): الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط (٤)، ١٣٨٠ هـ/١٩٦١م.

٤ – برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢م.

٥ – تمام حسان (دكتور): اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط (٢) ١٩٧٩م.

٦ – ابن جنّي: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت عالم الكتب، ص (٣)، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ .

٧ – جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية، ط(١) ١٩٨٥م.

٨ – حلمي خليل (دكتور): العربية والغموض، دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية، ط (١)، ١٩٨٨م.

٩ – ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد): المقدمة، مطبعة مصطفى محمد، مصر (بدون تاريخ).

١٠ – خليل عمايرة (دكتور): في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، ط (١) ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١١ – داود عبده (دكتور): أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣م.

١٢ – الدسوقي (مصطفى محمد عرفة): حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، مطبعة المشهد الحسيني بمصر (بدون تاريخ).

١٣ – رضى الدين الاستراباذي: الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت (بدون تاريخ).

١٤ – الزمخشري: الكشاف، بيروت، الدار العلمية (بدون تاريخ).

١٥ - ـــــــ :المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، ط (٢) (بدون تاريخ).

١٦ - سامي عوض (دكتور): ابن هشام النحوي، دار طلاس، دمشق، ط (١)، ١٩٨٧م.

١٧ - سيبويه (عمرو بن قنبر): الكتاب، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٦ هـ.

١٨ - السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر): همع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق وشرح د.عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٤ هـ/١٩٧٥م.

١٩ - ـــــــ :المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الفكر (بدون تاريخ).

٢٠ - شوقي ضيف (دكتور): المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط (٣)، ١٩٧٦م.

٢١ - عبد الرحمن أيوب (دكتور): دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت (بدون تاريخ).

٢٢ - عبد السلام هارون (دكتور): الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (٢)، ١٩٨٥م .

٢٣ - عبد العال سالم مكرم (دكتور): المدرسة النحوية في مصر والشام، دار الشروق، بيروت، ط (١)، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٤ - عبده الراجحي (دكتور)/ النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضةالعربية، بيروت، ١٩٧٩م.

٢٥ - مازن الوعر (دكتور): نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، ط (١)، ١٩٨٧م.

٢٦ - ابن مالك (محمد بن عبد الله): تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٧م.

٢٧ - المبرد (محمد بن يزيد): المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٦ هـ.

٢٨ - محمد الأمير (الشيخ): حاشية الأمير، بهامش مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية، مصر.(بدون تاريخ).

٢٩ - محمد حماسة (دكتور): العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مكتبة أم القرى، ط (١)، ١٩٨٤م.

٣٠ - ـــــــ : في بناء الجملة العربية، دار القلم، الكويت، ط (١)، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢م.

٣١ - ـــــــ : النحو الدلالة، مطبعة المدينة، القاهرة، ط (١)، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ .

٣٢ - محمد عبادة (دكتور): الحملة العربية دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨٨م.

٣٣ - محمد علي الخولي (دكتور): قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ بالرياض، ط (١)، ١٤٠٢ هـ/١٩٨١م.

٣٤ - محمود السعران (دكتور): علم اللغة مقدمة للقارىء العربي، دار النهضة العربية، بيروت.

٣٥ - مهدي المخزومي (دكتور): في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦م.

٣٦ - ميشال زكريا (دكتور): الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت، ط (٢)، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦م.

٣٧ - نهاد الموسى (دكتور): نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، دار البشير، عمان، ط (٢)، ١٤٠٨ هـ ١٩٨٧م.

٣٨ - ابن هشام الأنصاري: الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق وتقديم د. علي فودة، عمادة شئون المكتبات - جامعة الرياض، ١٩٨١م.

٣٩ - ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط (٦)، ١٩٨٥ م.

٤٠ - ابن يعيش (موفق الدين بن علي): شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت (بدون تاريخ).

ثانيا - الأجنبية:

٤١ - CHOMSKY: ASPECTS OF THE THEORY OF SYNTAX, THE M.I.T. PRESS, 1990.

٤٢ - HOCKETT CHARIS F.: A COURSE IN MODERN LINGUISTICS, NEW YORK, 1967.

ثالثا – الدوريات:

٤٣ – جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي، بيروت، العددان (٨، ٩)، ١٩٧٦م.

٤٤ – داود عبده (دكتور): التقدير وظاهر اللفظ، الفكرالعربي، بيروت، العددان (٨، ٩)، ١٩٧٩م.

٤٥ – عبد الرحمن أيوب (دكتور): المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب، اللسان العربي، الرباط، مج ١٦، ج١، ١٩٧٨م.

٤٦ – عبد القادر المهيري (دكتور): الجملة في نظر النحاة العرب، حوليات الجامعة التونسية، العدد (٣)، ١٩٦٦م.

٤٧ – مازن الوعر (دكتور): علم اللسان من البنيوية إلى الذهنية، المعرفة، دمشق، العددان (٢٢٠ – ٢٢١)، ١٩٨٠م.

٤٨ – ـــــــ : لقاء مع نوام تشومسكي، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، ع (٦) سنة ١٩٨٢م.

٤٩ – محمد الشاوش: ملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، مركز الدراسات، تونس، ١٩٨١م.